

اذا عادت نالها بعد ذلك لا يبطله باكلية خلاف  
 فيه المسائل ويستثنى من عموم الاستيلاء ما لو تذر المصدق  
 بغيرها ولا يفقد استيلاءه فيها ما اذا اوصى بفتح جارية  
 خرج من الثلث فملكها لوارث ومع ذلك لو استولدها  
 قبل اعناقها لم ينفذ لافضائه الي ابطال الوصية وما اذا  
 استملك الصبي نسع بسبب فوجلي سنة فولدت لاكثر  
 من سنة المهر فان الولد بائنه فالولد لا يملك ببلوغه  
 قال الشافعي وظهر الامام يفتي انه لا يثبت استيلاءه  
 والذكر صوابه الحكم ببلوغه وثبوت استيلاءه  
 خذلي كالصبي ينسب في هذه الصورة وعلى ما قلناه الاستيلاء  
 النهي والمعتاد الاستيلاء واختلف في نفوذ استيلاءه الجور  
 عليه بالقبض فخرج نفوذه ابن الرفعنة ونسبه البلقييني  
 ورجح السبكي خلافه ونسبه الاذري واليزيدي ثم قال  
 لئن نسف عن الحواوي والفرابي المنفذ النهي وتوذه كاستيلاء  
 الراهدن المسمرا فنبهه من كونه كالمردعي فان من يترك بالنفوذ  
 بنبهها الرضي ومن يقول بعدمه يعمده بالرفع المفسر  
 وخرج بعد الحرك الا اوصفها المكاتب اذ جعلت سنة ثمات  
 رقبتا قبل العجز او بعد فلا يثبت بكونه وبالما المحترم ما اذا كان  
 على صتره وهو كالحرك على وجه محرم لعينه كالتداف الا  
 يثبت به الاستيلاء وحال الحياة ما اذا استدخلت منه  
 المنفصل في حال حياته بعد جونه فلا يثبت به امة الولد  
 لا تها بالحيث انتقلت الي ملك الوارث ويدخل في عبارة  
 امة الذمي السحر بالشرط الفتح فانه اذا استولدها

ومات

لو استولدها من قبل ان يتزوجها  
 ولو استولدها من قبل ان يتزوجها  
 ولو استولدها من قبل ان يتزوجها

ومات قبل ان يقتنها فانها تفتن بعونه وقد توم عارته  
 ان لو اجر الجارية التي يملك بعضها لا ينفذ الاستيلاء  
 فيها ونسب مراد بالبيت الاستيلاء في نفسه وفي الكل  
 ان كان موصيا كما مر في الفتح و**جارية** او السيد **الغرق**  
**بعضها** الاستيلاء والاعارة والاجارة فقام ملكه عليها فان  
 قيل قد صرح الامام بان لا يجوز اجارة الامينة المعينة  
 كما لا يجوز بيعها الخ قاله مافق بالاعيان فهلا كان هذا كذلك  
 كما قال به الامام ما انك ايجب باذال الامينة حزج ملكه عن  
 تبيده بل صرح اجارته اذا كان من غيرها اما اذا  
 اجرها نفسها فانه لا يصح لان الشخص لا يملك منفعة  
 نفسه وهل لها ان تسهر نفسها من سيدها تيا من  
 ما قالوه في الجارية نفسها وسميها في استعارتها  
 جازانه هناك ذكر ديومات السيد بعد ان اجرها انتقلت  
 الاجارة فان قيل لولا محقر رقبتها الجوز كمن نفسه فيه  
 الاجارة فهلا كان هناك كذلك اجيب بان السيد في العهد  
 لا يملك منفعة الاجارة فاعتاقه يتزل على ما يملكه  
 وام الولد ملكت لنفسها جوت نفسه فانفسنت الاجارة  
 في المستقل ويخرج من هذا انه لو اجرها م اجلبها ثم مات  
 لا تنتفع الاجارة وهو كذلك وله تزوجها بغيره فلا يملكها  
 ملكه على ما روي منافعها و**له الوصي** لام ولده بالاجماع  
 ويجوز الدار قنطين المنفرد هذا اذ لم يحصل هناك مانع  
 منه والوانه كغيره فيها ما لو اجلب الكافر اتمته المسانحة  
 او اجلب المنفصل منه احرمة عليه لم يرب او ضام او

و جازة التصرف فيها الاستيلاء  
 التي خالفت المكاتب حيث  
 امتنع عنها استعماله وان كان  
 ملكه عليه بقبولها من  
 ابطال التصرف عنه  
 الكتابة وهو كمنه من  
 الاكساب ليوه اليوم  
 ميعتق وكذا لو كانت ام  
 الوالدة فتم بله  
 استخدامها ولا يعبده  
 ما ذكر ان النهي في  
 بان السيد للتميز  
 في الوصي والفقير في  
 على الدار والسوق في  
 السيد في نفسه  
 وانما الوصي في  
 في الوصي في  
 في الوصي في  
 في الوصي في  
 في الوصي في

الملك والملك  
 السيد في الوصي  
 السيد في الوصي  
 السيد في الوصي  
 السيد في الوصي  
 السيد في الوصي  
 السيد في الوصي  
 السيد في الوصي  
 السيد في الوصي  
 السيد في الوصي  
 السيد في الوصي